جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارفي المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية UCA بمستغانم

مقدمة من طرف الطالبتين:

سهيل سعداوي

الصادق زحاف

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	العجال بوزيان	استاذ محاضر –ا-	مستغانم
مقررا	رشيد ازمور	استاذ مساعد –ا-	مستغانم
مناقشا	ياسين بن زيدان	استاذ محاضر –ا-	مستغانم

السنة الجامعية 2020/2019

إهداء

إلى أمي الغالية و نور عيني وسراج الأمل و الحب و التفاؤل في هذه الدنيا، فأطال الله في عمرك و حفظك من كل سوء.

إلى أبي الغالي و السند العالي الذي استمددت منه المثابرة و علو الهمة حفظه الله ورعاه بعينه التي لا تنام.

وإلى كل الإخوة الكرام وفقهم الله و سدد خطاهم وإلى كل عائلة سعداوي وزحاف.

إلى كل الأساتذة والمشرفين الذين سهروا وقدموا لنا كل ما نحتاجه طيلة 05 سنوات.

إهداء أيضا لكل أصدقائي و زملائي الذين شجعوني طيلة فترة التحضير وقدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا المشروع.

إلى كل من ساندني و أعانني في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر أخواي بلال ومعاذ

و في الأخير إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دفعة : 2019م/2020م

سهيل سعداوي

إهداء

قبل كل غمداد اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقاتي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى

أمي الغالية التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من اجل وصلى إلى هذه المرحلة بدون أن تبخل أو تنساني بدعائها

إلى ابي الغالي و السندي العالي الذي أفنى حياته من اجل تعليمي و الذي حرس على أن يراني في أعلى مراتب و ذلك رجل الكريم أبي العزيز

وإلى كل الإخوة الكرام: شريف – محمد – حكيمة – زهراء وفقهم الله و سدد خطاهم

إلى كل الأساتذة الكرام والمشرفين الذين سهروا وقدموا لنا كل ما نحتاجه طيلة 05 سنوات

وعلى رأسهم المؤطر الأستاذ أزمور رشيد و الأخ الأستاذ سفيان شارف بن عطية

إلى الأستاذ و الأخ كمال بن يمينة رحمه الله

إهداء أيضا لكل أصدقائي و زملائي الذين شجعوني طيلة فترة التحضير وقدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا المشروع.

زحاف الصادق

شكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق و المرسلين سيدنا محمد و على آلهو صحبه و سلم تسليما.

الحمد والشكرلله تعالى أولا على أن و فقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم وبعد:

أتوجه بجزيل التشكر و التقدير للأستاذ الفاضل على تأطيري وعلى ما قدمه من مجهود في توجيهي و مساعدتي في هذا العمل،و الذي لم يبخل علينا بخبرته وفي إمدادنا بالمعلومات اللازمة و الإرشادات الكافية. فنسأل الله أن يجازيه خير الجزاء و يجعل ما قدمه في ميزان حسناته.

كما أتوجه أيضا بالشكر لكل من كان سندا و عونا في إنجاز هذا العمل وعلى رأسه الوالدين الكريمين

اللذان هما دائما نبراس الأمل و التفاؤل، وأيضا أصدقائي وأخص بالذكر "سعداوي معاذ" ،" "، "" و ""

الذين و قفوا قلبا و قالبا معي لإعداد هذه المذكرة.

لا أنسى أيضا مؤطر المؤسسة " مصطفى مزاري" الذي أمدنا بالمعلومات و المعارف اللازمة وأجاب عن

جميع التساؤلات و الإشكالات التي واجهناها أثناء عملنا. فشكرا جزيلا له.

وأخيرا الشكر موصول لكل موظفي مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية و بالخصوص مصلحة التربصات

الذين استقبلونا بصدر رحب و هيأوا لنا الأرضية الملائمة للتربص و كسب الخبرات منهم.

الصادق وسهيل

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	IX
مقدمة عامة	1-4
الفصل الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)	06
المطلب الأول : نشأة النظام المحاسبي المالي في الجزائر	06
المطلب الثاني : مفهوم النظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه	07
المطلب الثالث: تحديات النظام المحاسبي المالي	09
المبحث الثاني : مبادئ و أهداف و خصائص النظام المحاسبي المالي	09
المطلب الأول : مبادئ النظام المحاسبي المالي	09
المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي	11
المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	13
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	13
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها	14
خلاصة	17
الفصل الثاني: مخرجات النظام المحاسبي و عملية اتخاذ القرار	
تمهيد	18
المبحث الأول : ماهية اتخاذ القرار	18
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار	18

المطلب الثاني: تصنيفات القرارات	19
المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار	20
المبحث الثاني :عموميات حول اتخاذ القرار	21
المطلب الاول: خصائص عميلة اتخاذ القرار	21
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار	22
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار	22
المبحث الثالث: علاقة القوائم المالية باتخاذ القرار	23
المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية	24
المطلب الثاني: معوقات اتخاذ القرار	25
خلاصة	26
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية	
تمهيد	27
المبحث الأول: تقديم لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA)	27
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة	27
المطلب الثاني: نشاطات المؤسسة، مقرها، رأس مالها، آليات الاتصال بها	28
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	28
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة اتحاد تعاونيات الفلاحية وتقييم دورها في اتخاذ القرار	33
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة(UCA)	33
المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة(UCA)	41
المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية	44
خلاصة	47
خاتمة عامة	48-50
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	ميزانية مؤسسة (UCA) حول أصول لسنة 2018	31
02	ميزانية مؤسسة UCAخصوم لسنة 2018	39
03	جدول حسابات نتائج لمؤسسة UCAلسنة 2018	34
04	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA سنة 2018	36
05	تغيرات الأموال الخاصة	37
06	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2018	39
07	جدول التحليل الأفقي	40
08	حساب أنواع رأس مال العامل لمؤسسة UCA لسنة 2018	40
09	حساب احتياجات رأس مال العامل لسنة 2018	41
10	حساب نسب السيولة لسنة 2018	42
11	حساب نسب التمويل لسنة 2018	43
12	حساب نسب النشاط لسنة 2018	44
13	حساب مقاييس قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018	45

قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	معلومات حول: الوضعية المالية، الأداء، تغيير الوضعية المالية، تغيير الأموال الخاصة ، معلومات أخرى	16
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	28

قائمة المختصرات

(SCF): النظام المحاسبي المالي

IAS: معايير المحاسبة الدولي

IFRS:المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

مقدمة العامة

مقدمة عامة

عرفت المحاسبة من ذ نشأتها تطورات مختلفة، ففي بدايتها كانت تسلط الضوء على تسجيل البيانات المالية للمؤسسة وذلك لتحديد صافي المركز المالي، وفي الوقت الراهن أصبحت عبارة عن نظام للمعلومات كونه يجمع البيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة وكذا الأحداث والظروف والتي أثرت عليها، ومن ثم معالجتها لإعداد وعرض القوائم المالية، لكن اختلاف الأنظمة المالية المحاسبية حسب كل بلد بسبب اختلاف المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها وكيفية تطبيقها فهي مكيفة للاستجابة للأهداف المحلية لكل دولة وهذا مما جعل القوائم المالية غير متجانسة في معظم الدول، وهذا الأمر يعسر على مستخدمي القوائم المالية عملية اتخاذ القرار واستغلال المعلومة المالية المحتوات فيها.

وفي هذا الصدد ظهرت جهودا عديدة لوضع قواعد محاسبية متفق عليها من طرف الممارسين لإزالة العوائق عن طريق تقليل الهوة الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية من أجل الوصول إلى توافق وتقارب محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية بغية تلبية احتياجات متخذي القرار على النطاق الدولي. وقد فرضت هذه المتغيرات المالية والمحاسبية الدولية جملة من الضغوطات مما أدت بالجزائر إلى التقدم على اعتماد مناهج سياسية إصلاحية جذرية لنظامها المحاسبي، تهدف إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها تلك الممارسات المحاسبية مما يحتوي على العديد من النقائص ووجهت للمخطط الكثير من الانتقادات وعليه، أصبحت تعديله ضرورة حتمية لتكييفه ومتطلبات اقتصاد السوق العالمي ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي على النطاق الدولي، وبداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001، شرع في عملية الإصلاح التي مولت من طرف البنك الدولي وأوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين بالتناسق مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية، حيث كللت هذه الجهود بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007 الذي أصبح ساري المفعول في الفاتح من جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاجا للتوجه نحو تطبيق معايير محاسبية دولية، معتمدا على مجموعة من المبادئ التي تستخدم كمرجع يتم الاستناد إليه وذلك بإعداد قوائم مالية تقد في شكل تقارير مالية (الميزانية، حسابات نتائج، التدفقات النقدية،....الخ)، تتصف بالصحة والمصداقية سعيا لاتخاذ قرارات عقلانية سليمة. فوجود نظام محاسبي فعال أمر في غاية الأهمية ضمانا لجودة وسلامة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بما يكفل الفهم السليم والاستخدام الامثل من طرف مستخدميها، حيث أن متخذي القرار يهتمون بالمحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي وبالمؤشرات المالية التي تتضمنها، فالمعلومات المحاسبية تمثل أداة اتصال جد هامة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي، كما تمثل القوائم المالية وسيلة ايصال هذه المعلومات لمختلف المستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين لتمكينهم من القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتوصل إلى قرارات سليمة تضمن الوصول إلى النتائج المنشودة، وهذا ما دفعنا إلى تناول جزء من هذه الأصول لتسليط الضوء عليها ودراستها من حيث

طريقة تقييمها وكيفية معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، واستنادا على ما سلف ذكره نطرح الإشكالية التالية:

❖ **الإشكالية:**

ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ **الأسئلة الفرعية:** للإجابة على هذه الإشكالية:

- مبررات ودوافع الإصلاح المحاسبي بالجزائر
- ماهية النظام المحاسبي المالي و مخرجاته ؟
- ماهية القوائم المالية وخصائصها النوعية ؟
- ما مفهوم عملية اتخاذ القرار و مراحلها ؟
- ما مدى اعتماد مخرجات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا تم صياغة الفرضيات التالية:

1- هل النظام المحاسبي المالي يستخدم في المؤسسة لأجل ترجمة مختلف أشكال العمليات في شكل قوائم مالية (مخرجات النظام المحاسبي).

2- هل تساهم مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.

3- هل التحليل المالي للقوائم المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في شرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع وهذا من خلال التركيز على النظام المحاسبي المالي ومخرجاته وكذا عملية اتخاذ القرار. إضافة إلى إبراز الدور الكبير الذي تلعبه القوائم المالية باعتبارها المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي في صنع اتخاذ القرار بالمؤسسة، وأهمية المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام لمجموعة كبيرة من مستعملي القوائم المالية، كذلك إسقاط الجانب النظري على مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية.

استغلال النتائج التي نأمل في الوصول إليها، يمكن أ، يسهم بشكل فعال في فتح الأفق للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستغلال المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجانب الاستراتيجي وهذا الأمر يوفر نظرة أكثر عمقا وشمولا عن أداء المؤسسات وموقفها وكذا مستقبلها.

❖ **أهداف الدراسة:**

يكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في الكشف عن أثر تطبيق نحو النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، وهذا نظرا لخصوصية هذا النوع من القرارات الذي يخص المستويات العليا بالمؤسسات الاقتصادية وكذا الأطراف ذات المصلحة بها، حيث تعد قرارات مصيرية ومهمة قد تغير مستقبل المؤسسات ووضعيتهم التنافسية، إضافة إلى عدة أهداف تتمثل في ما يلي:

1- التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومحاولة إبراز مفهوم النظام المحاسبي المالي.
2- التركيز على مخرجات النظام المحاسبي المالي ودورها في اتخاذ القرار بالمؤسسة.
3- استعراض الأطر والمفاهيم النظرية لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي بالمؤسسات ودور المعلومات المحاسبية في ذلك.
4- التعرف على دور النظام المحاسبي المالي في إرضاء أصحاب المصالح في ظل كون القرارات الاستراتيجية تمسهم بالدرجة الأولى.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيارنا لهذا الموضوع بالذات لأسباب عدة أبرزها:

- **دو افع ذاتية:**
  - الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
  - نظرا لأهمية لموضوع في الحياة المهنية والذي يتماشى مع طبيعة تخصصنا.
- **دو افع موضوعية:**
  - معرفة الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكذا التغيرات التي طرأت على مستوى القوائم المالية
  - قياس مدى تأثير القوائم المالية في صنع القرار بالمؤسسة.
  - محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة في مثل هذ المراجع.
  - فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة التطبيقية على القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة 2019
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم وتم حصر الدراسة بالتعرض إلى القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي وتحليلها وقياس تأثيرها على اتخاذ قرارات المؤسسة.

❖ **منهج الدراسة:**

تماشيا مع طبيعة الموضوع ورغبة في بلوغ تطلعات الدراسة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومكوناته ومخرجاته وعملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة ومراحلها ومعوقات اتخاذها.

أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة، حيث حاولنا تطبيق جانب من الأدوات النظرية على مستوى مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الطرق للإجابة على التساؤلات المطروحة.

❖ **صعوبات الدراسة:** لقد واجهتنا جملة من الصعوبات عند قيامنا بإنجاز هذه المذكرة ومعظمها عند إنجاز الجانب التطبيقي (وهذا شائع في كل البحوث العملية في بلادنا) نذكر من بينها:

- صعوبة الدخول للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فما بالك بالالتقاء بمسيريها.
- البيروقراطية الإدارية التي واجهتنا لقبول المؤسسات قيامنا بالدراسة الميدانية.
- مشكلة الوقت: حيث أن المسيرين في أغلب الأحيان مشغولين حسب ما يقولون، لذا ممكن أن أجلس بالساعات في انتظار تفرغهم أو حتى انتظار إجابتهم على بعض التساؤلات الذي تضل لدى أغلبهم أكثر من عدة أسابيع.
- صعوبة إتقان تنفيذ خطوات البحث العلمي.
- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر.

❖ **خطة الدراسة:**

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الأول والثاني خصصا للدراسة النظرية أما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمن تلخيص عام واستعراض لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول:

تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي ومراحل إعداده بالجزائر ومبادئه والقوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني:

تناولنا فيه عموميات حول عملية اتخاذ القرار من تعريفات وأنواع إضافة إلى مختلف مستخدمي المعلومة وعلاقة مخرجات النظام المحاسبي بصناعة القرارات.

الفصل الثالث:

خصص للدراسات التطبيقية، حاولنا من خلاله تبيان أثر تطبيق نظام محاسبي مالي بمؤسسة اتحاد تعاونيات الفلاحية على اتخاذ القرارات حيث قمنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي لاتخاذ القرارات.

الفصل الأول

عموميات حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من إعداد ونشر القوائم المالية منحصر في تزويد مستخدمي القوائم بمعلومات أكثر إفادة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالتشريع الجزائري وضع النظام المحاسبي المالي كخطوة أولية لتحقيق هذه الهدف، وهي تعد من بين خطوات عديدة في الاصلاح الاقتصادي الممنهج الذي انتهج في سياق تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وما انجر عنه من توقيع اتفاقية الشراكات مع دول الاتحاد الاوروبي، وهذا فإن محتوى هذا النظام لا بد وأن يؤثر بالإيجاب أو بالسلب على مسار هذه الاصلاحات الاقتصادية، ولهذا فلا بد من أ، يولى هذا النظام بالعناية المركزة من خلال دراسة جميع جوانبه وتحليل مكوناته.

إن المهتم بموضوع المحاسبة في الجزائر سيلاحظ أن الكتابات في هذا الموضوع في تزايد مستمر منذ 2008، حيث وجدنا كثيرا من الاكاديميين الذين قدموا كتبا في هذا الموضوع يحتوي مضمونها على دراسة نظرية لمحتوى النظام المحاسبي المالي وكذا مقارنته بكل من المخطط المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ومن هذا المنطلق يظهر لنا أن دراسة النظام المحاسبي المالي يتطلب إجراء مقارنة بين محتواه ومحتوى المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية، وكل هذا لإبراز الجديد الذي جاء به من أجل معرفة مدى تقاربه ومعايير المحاسبة الدولية.

وفي هذا السياق نهدف ضمن هذا الفصل إلى معرفة النظام المحاسبي المالي وبالتالي تناولنا ضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف و خصائص النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)

المطلب الأول: نشأة النظام المحاسبي المالي في الجزائر

I - عوامل تعديل المخطط المحاسبي الوطني :

يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد إلى وضع أداة تتكيف والبيئة الجديدة التي نتجت من خلال الإصلاح الاقتصادي و الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي و تقدم المفاوضات مع العديد من المنظمات العالمية للتجارة ،بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية و المحاسبية حول الاقتصاد الجزائري ،بالأخص المستثمرين الوطنيين و الدوليين ،مع ضغطهما الكبير اقتصاديا على السلطة العمومية لإسراع عملية الإصلاح للمخطط المحاسبي الوطني ،حيث نرى جل الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات ورغم العقود المبرمة بينهما و بين شركة سوناطراك على البدء باستعمال المخطط المحاسبي في المعالجة المحاسبية[1].

II– مراحل اعتماد النظام المحاسبي في الجزائر:

في مطلع الثلاثي الثاني من سنة 2001 ،انطلقت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والممولة من طرف البنك الدولي ،وكلت هذه العملية إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تحت إشراف وزارة المالية و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة ،بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام محاسبي مالي جديد يتوافق والمعطيات الاقتصاديةالجديدة وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل :

- المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد.
- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

❖ الخيار الأول: الإبقاء على نفس تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد بعض الإصلاحات تتماشى وتقلبات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر ،والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب القرار الصادر سنة 1999 من قبل السلطات العمومية ،من طرف مرسوم وزاري في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزءالأول،2008،ص: 13

والحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ،ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى و الإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين، فقد وجدو صعوبات في التأقلم مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف و الغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

- ❖ الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ،وبمرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف .

- ❖ الخيار الثالث :فقد يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي ،المبادئ والقواعد مع أخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد تقديم المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة لمقترحاته الثلاثة، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري بعد دراستها من طرف الهيئات التابعة له باعتماد الخيار الأخير (الثالث) في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ، معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) من خلال (USGAAP) أوتوجهات الأوربية ،وذلك باعتماد المجلس على استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية من مختلف الجوانب ،لاسيما القوائم المالية ،الإطار التصوري ، المصطلحات و التعاريف ، المستعملين للمعلومة ، مبادئ المحاسبة ،وكذا قواعد التسجيل والتقييم.[1]

المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

- تنص المادة 03من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

"النظام المحاسبي المالي نظام ينظم المعلومات المالية ، يسمح بتخزين معطيات قاعدية و تصنيفها ، تقييمها ، تسجيلها ، عرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته وكذا وضعية خزينته نهاية السنة المالية [2]".

- يعرّف من الجهة القانونية : بأنه جملة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي بدورها تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا للمعايير لمالية المحاسبية الدولية المتفق عليها و لأحكام القانون

[1] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14 ، 15

[2] القانون رقم07-11، المؤرخ في25 نوفمبر 2007، ،والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد74 ،المادة02ص03

.[1]

ثانيا : مجال تطبيق نظام المحاسبي المالي :

لقد حدد نظام المحاسبي المالي في المواد 05،04 ،02 من القانون 07 – 11 المؤرخ في 20 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام في ما يلي:

" كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب قانون أو التنظيم بمسك المحاسبة المالية مع مراعات الاحكام الخاضعة للأحكام الخاصة بها ، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية".[21]

كما ألزمت الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية:

1 – المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .

2 – كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني او تنظيمي .

3 – الأشخاص الطبيعيون او المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية و الغير تجارية ، اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

4 – التعاونيات

5 – كما يمكن للكيانات الصغيرة و التي لا يتعدى رقم اعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين ان تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثالث : تحديات نظام المحاسبي المالي .

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هدا المولود الجديد – النظام المحاسبي المالي- و من التحديات التي ستواجه تطبيق هدا النظام نجد على العموم :

- إن النظام القديم تأصل و تجدر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين و الخبراء و الأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و بالتالي من الصعب التخلي عنه؛
- تدرب المحاسبون و الخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة و أتقنوه، و هناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (منذ1976) فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد و خاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من الفاتح من جانفي 2010 و يتم إلغاء أحكام القانون 75-35، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في دهنيات و عادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب و الأكاديميين لا يعرفون عن هدا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.

[1] سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،الدكتورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015،ص114

[2] القانون 07-11الجريدة الرسمية، العدد 74،المادة 02، مرجع سبق ذكره، ص03 04

- لم يتم اعتماد هدا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هدا النظام؛إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة، و العمود الفقري للتسيير في هده المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة، و هدا ما يؤدي إلى طرح الأسئلة التالية : كيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هده الحالة بين عشية و ضحاها ؟ و هل يكون نظام محاسبي واحد لكل الشركات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، الحسابات الفردية و الجماعية؟
- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية و الشفافية في مختلف الكشوف و القوائم المالية و هو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح علية بحكومة الشركات، و هدا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكات متراكمة.
- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول و الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد.
- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية، فهدا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة و تفادي التهرب الجبائي و أهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هدا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة.
- غياب الرؤية الاستراتيجية و التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير .

المبحث الثاني: مبادئ و أهداف و خصائص النظام المحاسبي المالي:

المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي.

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي جملة من المبادئ المحاسبية يأتي ذكرها كالتالي:[1]

1- استمرارية النشاط:

يجرى إعداد القوائم المالية مع الافتراض بأن المنشأة تبقى عاملة ومستمرة في المستقبل المنظور.

2- مبدأ استمرارية الطرق: أي أن نفس الطرق المطبقة في الدورة السابقة يتم تطبيقها في الدورة المالية وأي تغيير لابد أن يبرر في الملحق.

3- مبدأ المساس في الميزانية الافتتاحية: فيجب أن تكون لدورة معينة عي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

4- الدورة المحاسبية: عادة ما تكون السنة تبدأ من 01/01 إلى 12/31كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخا لإدخال دورتها المحاسبية مخالفة لتاريخ 12/31،إذا كان نشاطها مقيدا بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية،أما في الحالات الاستثنائية فيمكن أن تكون الدورة المحاسبية أكثر أو أقل من 12 شهر

5- قاعدة الوحدة النقدية: تعني تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يكمن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية خاصة في الملحق.[12]

[1] طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

6- استقلالية الدورات: فكل دورة تكون مستقلة تماما عن سابقتها واللاحقة لها حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل العمليات والأحداث الخاصة بهذه الدورة فقط.

7- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: فالمؤسسة تعتبر وحدة اقتصادية منفصلة عن ملاكها يعني لها شخصية معنوية منحادة عن مالك المشروع.[1]

8- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات وزن إذا كان غيابها قد أثر على القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لها.

9- مبدأ الحيطة والحذر: يعني به الالتزام بالحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول والإيرادات أو تقليل قيمة الخصوم والتكاليف.[22]

المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي:

I-أهداف النظام المحاسبي المالي:

ينشئ النظام المحاسبي المالي القواعد العامة لمسك وتحديد وتجميع وكذا تقديم القوائم المالية للمؤسسات والهيئات التي تخضع لمسك المحاسبة بهدف تحقيق ما يلي:

- ✓ تقديم صورة حقيقية للوضعية المالية وأدائها وتغيراتها للمنشأة مع مراعاة الالتزامات القانونية التي تجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.
- ✓ السماح في التحكم في الحسابات التي تمنح كامل الضمانات للمساهمين والمسيرين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين كالمستخدمين والدائنين فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.
- ✓ المساهمة في نمو الوحدات ومردوديتها عن طريق الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- ✓ نشر المعلومة مؤكدة وعادلة وموثوقة كي تساهم في تشجيع المستثمرين وضمان أموالهم.
- ✓ ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير يرتكز على أسس مشتركة، وذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار الأجراء تحت ضمان حركية الشغل في الوظائف المحاسبية.
- ✓ استفادة الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

---

[1] بورنان ابراهيم، مخلوف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة الجزائر، 2009، ص – ص ، 04-06

[2] Le système comptable financier, ministère des finances, conceal national de la comptabilité, ENAG, edition, Alger, 2009,P 06

3Roport obert, **pratique des IAS/IFRS**, dunod, 2002, p53.

- ✓ السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوقة منها لكل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق منها،مضمونة،ومنظمة(ضرائب على الأرباح الرسم على القيمة المضافة)،حيث أن هذه النتيجة تكون مقربة من القوائم المالية التي قد تم إعدادها حسب معايير التقرير التقرير المالية الدولية .IFRS
- ✓ المساهمة في إعداد الحسابات الاقتصادية والإحصائية للمؤسسات إعتمادا على معلومات موثوقة وسرعة مرضية.[1]

مميزات النظام المحاسبي المالي: II-

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات رئيسية نذكرها كالآتي [11] :

I- احتواءه على نصوص واضحة لمبادئ التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يجد التأويلات الخاطئة الإرادية منها واللاإرادية

II- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية ضمن المرجعية IAS /IAFRS لمسايرة الاقتصاد المعاصر وانتاج معلومة واضحة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة

III- توفير معلومات مالية متوافقة وواضحة قابلة للمقارنة في اتخاذ القرار لاحتواءه على:

- ✓ تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها
- ✓ إطار تصوري المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS / IAFRS والذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الاتفاقيات المحاسبية ، الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمبادئ المحاسبية الأساسية.
- ✓ تقديم أمثلة للقوائم المالية: الميزانية ، حساب النتيجة ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، الملاحق.

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بجملة من الخصائص نذكرها كالآتي:

- يحتوي على نصوص واضحة وصريحة لقواعد التسجيل وطرق التقييم وإعداد القوائم وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة
- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان مسايرة ومواكبة الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة والتي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية IAS/ IFRS

1 Samir merouani,le projet de nouveau système comptable financier algérienne<<anticiper et prépare le passage du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistère,ESC,anné 2008-2007 p94.

[2] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IAFRS، دار هومة، الجزائر، الجزء الأول، 2010، ص – ص: 22-23

- توفر المعلومات المالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار تلبية لحاجيات المساهمين الحاليين أو المستقبليين وعليه فإن هذا النظام يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي هو نفسه الإطار التصوري لـ IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:
  - الخواص النوعية للمعلومة النوعية
  - الاتفاقيات المحاسبية
  - المبادئ المحاسبية الأساسية

لهذا فإن النظام يسهل شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير المدرجة في المخطط المحاسبي الوطني

- إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات نتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق
- تقديم قائمة الحسابات.
- قواعد سير الحسابات.
- التطبيق الإجباري لكل المعايير والتفسيرات.

المبحث الثالث: قوائم المالية

تمثل القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من خلال الافصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ماهية القوائم المالية ومكوناتها.
- خصائص النوعية للقوائم المالية.
- أهمية القوائم المالية وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

1-هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة.[1]

2-هي الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية.[2]

3- عرفت القوائم المالية بأنها مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، جدول حسابات نتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم معلومات عن الوضعية والأداء المالي لأجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.[3]

الفرع الثاني: الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية

القوائم المالية تمثل الجزء الأساسي للتقارير المالية، كما تعتبر الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية بالرغم من أن القوائم المالية تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية.

وأما التقارير المالية فلا تتضمن القوائم المالية فحسب، بل تمتد لتشمل وسائل أخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة مباشرة أو غير مباشرة. حيث أن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية يتم تقييمها إما لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية أو الحكومية وإما لرغبة الإدارة في الإفصاح عنها اختياريا، إذ تشمل هذه التقارير إلى جانب القوائم المالية كل من خطاب مجلس الإدارة وتوقعات وتنبؤاتها بخصوص النشاط الحالي أو المستقبلي للمؤسسة، فالتقارير المالية مفهوم أوسع من القوائم المالية وما هذه الأخيرة إلا أحد أجزائها[4].

المطلب الثاني مكونات القوائم المالية:

---

[1]–لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2012، ص 35

[2]–طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 35.

[3]– Pascal parneto, « normes IAS/IFRS , application aux états financière », Dunod Paris,2ème edition,2006, P 261.

4-كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009، ص 13.

تضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من الإجراءات التي تخص إعداد القوائم المالية والتي تمثلت في ما يلي:[1]

- ❖ يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة وكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجموعة العمليات والأحداث المترتبة عن تعاملات المؤسسة والأحداث التي لها علاقة بنشاطها.
- ❖ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية
- ❖ تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)
- ❖ توفر القوائم المالية معلومات تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة حيث:

- يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية حساب النتيجة قائمة تدفقات الخزينة وقائمة التغير الأموال الخاصة إشارة إلى مبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية وإذا تعذر مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغير طرق القياس أو العرض، فيكون من الضروري تكييف مبلغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة سهلة وممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء المقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية، فإنه يجب إعادة ترتيب أو تعديل المعلومات العددية للسنة المالية السابقة لتسهيل عملية المقارنة مع تقديم تفسيرات في الملاحق.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها:

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

نعرضها في ثلاث عناصر أساسية:

أولا= وسيلة لتقييم الأداء: حيث أنها تساعدتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة
- كيفية استخدام موارد المؤسسة
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة

ثانيا= أداة اتصال: وفي هذا المجال تقوم بدورها على توصيل رسالة واضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والعملاء، البنوك، الموردين

ثانيا= وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل

[1] القانون رقم 11/07المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المواد من 26 إلى29.

- تستعمل من أطراف أخرى التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة كالعملاء والموردين في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية ما يلي[1]:

أ- عرض معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالكيان لتحقيق:

- القدرة على إجراء مقارنات زمانية وبين الكيانات والقدرة على التنبؤ للمستقبل
- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف لهذا الكيان
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للكيان
- تقييم قدرته على مواجهة التزامات

ب- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع والتي نتجت عن أرباح الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين

ج- تقديم معلومات مالية والتي بدورها تستخدم لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة

د- الإفصاح عن معلومات ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية

هـ- تزويد المعلومات لإمكانية تقدير مدى مسؤولية الإدارة لتوفير وسائل الحماية لحقوق الملاك وتقديم معلومات مفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك وكذا المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة .

و- توفير معلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة.[2]

الشكل رقم (01): الوضعية المالية، الأداء، تغيير الوضعية المالية، تغيير الأموال الخاصة ، معلومات أخرى

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر3، 2008، ص 182- 183.

2 عبد الستار كبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص 423.

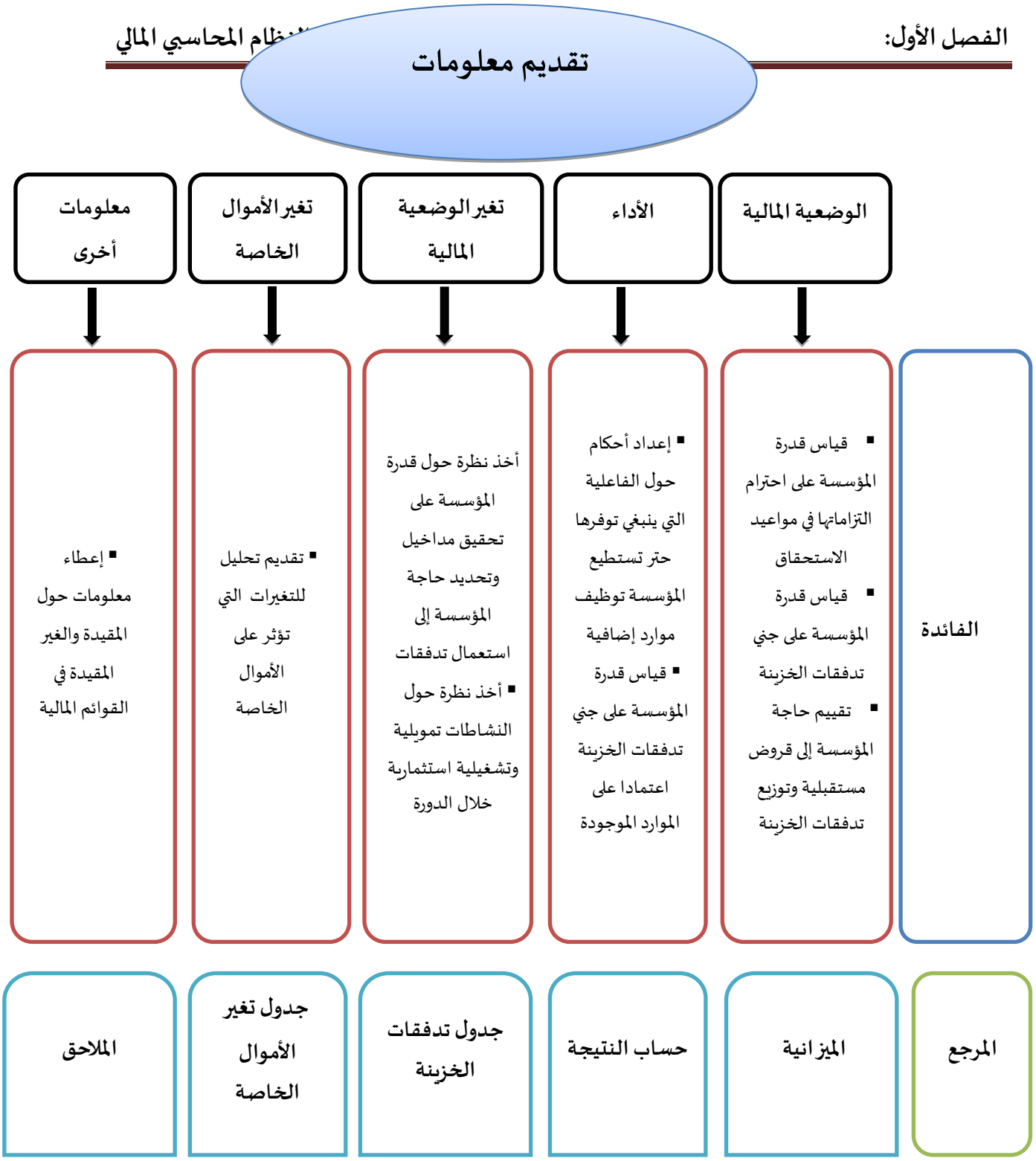

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، دار الصفحات الزرقاء الجزائر، 2012، ص: 37

خلاصة الفصل الأول:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، ارتكزت إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق والمتطلبات الدولية كأحد الطرق لتسهيل المعاملات الدوية ، وبالخصوص مهام المستثمر الأجنبي الذي يجد صعوبة في التأقلم مع المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات الجزائر ، والتي أعدت أساسا

للاستجابة لمتطلبات التحصيل الجبائي وتسهيل العمل المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية وربطه بالجانب المالي لها ، وعليه حمل النظام المحاسبي المالي المرجعية الفكرية لمعايير المحاسبة الدولية المتجسدة في إطارها التصوري ، إضافة إلى وجود عناصر تحمل في طياتها المرجعية الفرنسية ، كما أن الجانب التطبيقي للعمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق ومعايير المحاسبة المالية ، إضافة إلى استحداث معالجات محاسبية أنتجتها التغيرات الاقتصادية لعدم مسايرة المخطط المحاسبي الوطني لها.

كل التغيرات الإيجابية التي مست المحاسبة في الجزائر تبرز الجدية في الاصلاحات المحاسبية في بلادنا، لكن في واقع الممارسات المحاسبية نجده لا يعكس هذه الاصلاحات ، حيث أبرزت العديد من الدراسات المحلية منذ بداية التفكير في وضع نظام محاسبي مالي إن هناك الكثير من العوائق التي سوف تأثر على النظام المحاسبي المالي كطبيعة الاقتصاد الوطني والمشاكل الخاصة بالجانب البشري الممارس لمهنة المحاسبة ، إضافة إلى ذلك الجمود في الجانب التنظيري حيث أنه منذ السنوات الأولى لظهور النظام المحاسبي المالي لم يقدم المشرع الجزائري أي إضافات أو تعديلات تواكب التطورات الاقتصادية المستمرة في البلاد.

كما يظهر النظام المحاسبي المالي في إطاره النظري أنه يخدم كل الأفراد ذات علاقة بالمؤسسة من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية، والأهم أنه أداة رئيسية لإدارة المؤسسة خصوصا ما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات بها.

الفصل الثاني

مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار

تمهيد:

إن موضوع اتخاد القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية من المواضيع الحديثة ، حيث وضع الخبراء له نظريات تفسره وتحدد ملامحه وكأي موضوع اقتصادي متجدد ومتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به ، فموضوع اتخاذ القرارات انتقل من مستوى دراسة مفهومه ونظرياته إلى دراسة العوامل المؤثرة به أو الداعمة له ، فعمد المفكرين إلى ربطه بعديد من الميادين الاقتصادية الأخرى ، ومن بينها ميدان المحاسبة ، لذا قبل أن ننتقل لهذا الربط يجب أن نعطي لمفهوم القرارات جزء من حقه من خلال التطرق لماهيته بصفة عامة ، وكتسلسل منطقي قمنا بالتطرق لعملية اتخاذ القرارات حيث قمنا بذكر أهم التعاريف والتصنيفات لمراحل عملية اتخاذها.

وفي هذا السياق نهدف ضمن هذا الفصل إلى معرفة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار وبالتالي تناولنا ضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول:ماهية اتخاذ القرار

المبحث الثالث: علاقة القو ائم المالية باتخاذ القرار

المبحث الثاني :عموميات حول اتخاذ القرار

المبحث الأول:ماهية اتخاذ القرار

المطلب الأول مفهوم عملية اتخاذ القرار

هنالك مجموعة من التعاريف لعملية اتخاذ القرار والتي تضمنتها الكتب العلمية، إلا أن تلك التعاريف لا تختلف في فحواها فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وسيتم عرض بعض التعاريف كالتالي:

I- تعرف بأنها "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها".[1]

II-تعرف بأنها عملية اختيار أحد البديلين المحتملين أو أكثر لتحقيق هدف معين خلال حترة زمنية معينة في ظل معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[2]

III- كما عرفت بأنها اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية لمجموعة البدائل المتاحة والتي بإمكاننا اتباعها لتحقيق الأهداف المبتغاة.[3]

المطلب الثاني: تصنيفات القرارات:

الفرع الأول: تصنيف حسب التكرار: صنف سيمون **Simon** القرار حسب درجة التكرار إلى نوعين:[4]

I- قرارات مبرمجة: ونعني بها قرارات متكررة وإجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها حيث بأنها لا يجب أن تعامل كأنها حديثة فإجراءات فهنا إجراءات اتخاذ القرار محددة بشكل جلي، كما أشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات الروتينية بحيث أنها تقوم باتباع برنامج محدد ثم تصبح ذات طبيعة متكررة تعالج مشاكل روتينية

II- قرارات غير مبرمجة: وهي الغير المتواترة الحدوث، كما يتطلب القيام بها بذل مجهودات فكرية من أجل اتخاذه وغالبا ما ترتبط بعوائق تتضمن حدوثها.

الفرع الثاني: التصنيف حسب التدرج الهرمي

1 علي الشرقاوي، العملية الإدارية، وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 128

2 عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:132

3 بركان دليلة، تأثير الاتصال الغير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر،بسكرة،ديسمبر، 2011، ص:218.

[4]منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، الطبعة 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص:35

[5] محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر الاسكندرية، مصر، 2006، ص:121.

صنفها " انسوفت" " **ansofte** "وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي: قرارات استراتيجية على المدى البعيد تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة كما تتطلب كمية ونوعية رفيعة من المعلومات والتي يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنبا لتهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل كشراء تكنولوجيا

القرارات التكتيكية على المدى المتوسط: وهنا غالبا تستخدم من طرف رؤساء الأقسام والإدارات، تهدف إلى تقرير الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف بناء على هيكل تنظيمي محدد، تحديد مسار العلاقات بين السلطة والعاملين إضافة إلى تقييم العمل واختيار قنوات الاتصال

القرارات العملية على المدى القصير: وهنا تتعلق بمشاكل العمل اليومي كما تتعلق أساسا بأسلوب العمل تتصف بكونها لا تحتاج مجهودات كبيرة من طرف متخذيها، كما تعتمد على الخبرات السابقة وتكون بطريقة آنية

الفرع الثالث: التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها.

I- قرارات تنظيمية:

والتي ينتجها مدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع أهداف متوافقة مع الخطط مثلا مصلحة الموارد البشرية تعلم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية

II- قرارات شخصية:

وهذه الأخيرة تتعلق بالمدير كفرد في المؤسسة أي مثل هذه القرارات لا تفوض إلى أحد فتنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة

الفرع الرابع: تصنيفها وفقا لظروف اتخاذها:

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار جملة من المتغيرات والمؤثرات الطبيعية والتي بدورها تؤثر في نوع القرارت المتخذة ويمكن تقسيم القرارات حسب تأثير البيئة المحيطة :

I- **القرارات تحت ظروف مؤكدة:**

وتتخذ في حالة التأكد التام من الظروف المتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه، وعليه فمتخذ القرار يعي تماما عواقبه وآثاره المستقبلية قبل اتخاذه كما يمكن اللجوء إلى مجموعة الأساليب الكمية التي تساعد على تحديد استراتيجيات واتخاذ القرارات.[1]

II-قرارات تحت ظروف المخاطرة:

تتخذ في ظروف محتملة الوقوع وبالتالي فعلى متخذ القرار أن يقدر المتغيرات محتملة الحدوث مستقبلا ودرجة الاحتمال والاستعانة بمجموعة طرق الحساب كحساب الاحتمالات في مثل هذه الظروف.

III- قرارات تحت ظروف عدم التأكد:

وغالبا ما تقوم الإدارة العليا عندما تسطر أهداف المشروع العامة وسياسته وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكانية حدوث أي من التغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار بسبب عدم توفر المعلومات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها وبالتالي فهي قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها ولكن مجهولة احتمال حدوثها.

المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار

اكتست عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة بعد أن أصبحت المنشآت التجارية تعمل بموارد كبيرة ومعدات ضخمة ويمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط الآتي ذكرها:[1]

أولا= اتخاذ القرار أداة المدير في عمله والتي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله، ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟....كلما زادت كفاءات المدير في اتخاذ القرار زاد مستوى أدائه الإداري

ثانيا= اتخاذ القرار عملية مستمرة حيث أن الإنسان العادي يمارس اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك الحاسمة والمصيرية والبسيطة ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي مجموعة متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق

ثالثا= يعتبر اتخاذ القرار أساس الإدارة كالقرارات المتعلقة بالموارد البشرية والتمويل وإدارة رأس المال واستخداماته.

رابعا= اتخاذ القرار استراتيجية بدوره يحدد مستقبل المؤسسة حيث أن مثل هذه القرارات لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها

خامسا= اتخاذ القرارات يعتبر جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لأن كلا من هذه الوظائف تندرج ضمن مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

---

1 بالواحد زكرياء، وعبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 36

2 مرغني بلقاسم،" نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر(الوادي)"، رسالة ماجستير، علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

3 وعليه نقول: إن اتخاذ القرار هو سيرورة تتكون من مجموعة خطوات وليس مجرد عملية بسيطة

المبحث الثاني :عموميات حول اتخاذ القرار

المطلب الأول:خصائص عميلة اتخاذ القرار

من أهم خصائص عملية اتخاذ القرار ما يلي:[2]

- ✓ تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية من مرحلة لأخرى.
- ✓ تتأثر عملية اتخاذ القرار بالعوامل البيئية المحيطة بها.
- ✓ تتكون عملية اتخاذ القرار من خطوات متتابعة.
- ✓ عملية عملية اتخاذ القرار عملية ادارية وتنظيمية في آن واحد.[3]
- ✓ عملية عملية اتخاذ القرار عملية عامة تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها
- ✓ أي قرار لا بد وأن يكون امتدادا من الحاضر إلى المستقبل، لأن معظم القرارات بالمؤسسات هي استمرارا للماضي
- ✓ إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الانسانية الناتجة عن سلوكيات الشخص الذي يقومون باتخاذ القرار.
- ✓ عملية اتخاذ القرار مرحلة متقدمة في العملية الإدارية، والمراحل السابقة لعملية اتخاذ القرار
- ✓ عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس إلى الحد الأقصى

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار:1[1]

وهي خطوات سليمة نتبعها للوصول إلى القرار الصائب في الوقت المناسب، بحيث تكون هذه الخطوات متناسقة ومترابطة ومتسلسلة نعرضها في خمسة مراحل كالتالي:

مرحلة تشخيص المشكلة وتحديدها: إن من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أسبابها وأعراضها، والوقت المناسب لحلها .

❖ **مرحلة جمع المعلومات والبيانات:**

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا وكذا تحديد أبعادها مع اقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات الملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام وهذا للوصول إلى معلومات تساعد على بلوغ القرار الصائب.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، حصائص المعلومات المحاسبية، وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص:114-115.

❖ **مرحلة تحديد واختيار البدائل:**

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرار تمثلت في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا أساسيا في هذا المجال.

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة كما يتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل ثم اختيار البديل الأنسب.

❖ **مرحلة تقييم البدائل:**

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل الأنسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يحتوي على مزايا وعيوب، إذ لا تتطابق الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.[1]

❖ **مرحلة تنفيذ ومتابعة اتخاذ القرار:**

حيث يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

تتأثر القرارات بثلة من العوامل المختلفة التي من شأنها تزيد أو تنقص من صعوبة هذه العملية، وأحيانا تسوقنا إلى قرارات غير رشيدة، فعلى متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على القرارات مهما كانت، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:

أولا= عوامل البيئة الخارجية: وتخص البيئة الخارجية للمؤسسة وهي:[3]

- الظروف السياسية والاقتصادية والمالية في المجتمع
- الظروف الإنتاجية القطاعية كالموردين والمستهلكين
- العوامل التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية كالتشريعات والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الانتاج.
- التطورات التكنولوجية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- درجة المنافسة التي قد تواجه المنافسة في السوق.

[1] اسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص:13.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

[3] كاسر ناصر المنصور، «الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار حامد، عمان، 2006

ثانيا: عوامل البيئة الداخلية:

وتخص البيئة الداخلية للمؤسسة وهي:[1]

- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الإدارات والأقسام.
- عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد
- درجة المركزية وحجم المؤسسة
- مدى توفر الموارد المالية والفنية والبشرية للمؤسسة
- درجة وضوح أهداف المؤسسة
- جملة القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى

ثالثا= متخذ القرار (المدير)[2]

فالمدير هو عضو في المجتمع يتأثر بالعادات والتقاليد مما تنعكس إيجابا أو سلبا على سلوكياته الوظيفية[2]، كما وعلى فعالية القرار الذي يتخذه ومن أهم العوامل النابعة من شخصه ما يلي:[3]

- فهمه العميق للأمور
- قدرته على التوقع
- مؤهلات وتخصصاته في مجال الإدارة
- قدرته على تحمل المسؤولية
- توجهات وأخلاقيات المدير
- قدرة المدير على ضبط النفس في المواقف الحرجة
- حنكته السابقة ومدة قدرته على الاستفادة من معلومات المتاحة له

رابعا= عوامل حالات القرار:

ونعني بها الظروف البيئية المحيطة بالقرار نذكرها كالتالي:[4]

- البيئة المستقرة (حالة تؤكد) تمتاز بكونها عوامل بيئية مؤثرة بسيطة وغير متغيرة
- البيئة البسيطة المتغيرة (بين المخاطرة وعدم التأكد) امتازت هذه البيئة بعدد العوامل البيئية القليلة والبسيطة لكنها تتغير من فترة لأخرى، حتى القرار هنا يتغير من حالة تؤكد إلى حالة عدم تأكد.

1 كاسر ناصر المنصور، مرجع سبق ذكره

2 اسماعيل مناصرية، مرجع سبق ذكره.

3 خليل محمد العزاوي " إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص: 196

4 علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008

- البيئة المعقدة المستقرة (حالة المخاطرة): وهنا العوامل البيئية كثيرة إلا أنها بسيطة لا تتغير من فترة لأخرى، لذلك فهي واضحة، لكن هناك بعض المخاطرة خاصة لكثرة العوامل البيئية وعدم التأكد من المعلومات
- البيئة المعقدة الغير المستقرة(عدم تأكد) أما في هذه الحالة تكون العوامل البيئية كثيرة وصعبة وغير جلية تتغير من فترة لأخرى، وهذا مما يعقد الاحتمالات لذا سميت بحالة عدم تأكد.

المبحث الثالث: علاقة القوائم المالية باتخاذ القرار

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية والتي يتم عرضها في القوائم المالية والتي غالبا ما تساعدهم في ترشيد القرارات التي يتخذونها بماء على هذه المعلومات، ويمكن تحديد الفئات الأساسية التالية كالآتي:[1]

أولا: الموظفون يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع تعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب ورواتبهم ومكافآتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ثانيا: المستثمرون

يهتم المستثمرون الحاليون أو المتوقعون بالمعلومات المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الشراء والبيع كما يحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

ثالثا: المقرضون[2]

يقدم المقرضون الأموال بصور مختلفة وأغراض متنوعة حيث نجد هناك الائتمان قصير الأجل الذي ينبني على أمل خلال فترة زمنية قصيرة عادة ما تتراوح بين شهر إلى 03 أشهر، كما تتلقى المؤسسة قروضا أخرى قصيرة أو طويلة الأجل من عدة مصادر كالبنوك أو القيام بإصدار سندات كما يهتم المقرضون بطريقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد ديونهم مع الفوائد.

رابعا: الموردون والدائنون الآخرون

يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب

خامسا: العملاء

[1] عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المحاسبية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 233، 235.

[2] خلف عبد الله الوردات.التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.ط1.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2006.ص30.

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

سادسا: الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها

تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما يتطلب معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد سياسات الضريبية من أجل إحصاء الدخل القومي وإحصاءات مختلفة.

سابعا: الجمهور

تؤثر المؤسسة على الجمهور من مختلف النواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني:معوقات اتخاذ القرار:

هناك أسباب تكمن وراء عدم الوصول إلى قرار رشيد ، وهي متعددة في صورها ، ومتباينة في آثارها ، وبصفة عامة فإن الأسباب التي تعيق عملية اتخاذ القرار تتعلق بتكوين المشكلة محل القرار ، وإيضاحها ، وربطها بغيرها من المشاكل، وتتركز أساسا حول محور واحد وهو مرحلة التوقع أو التنبؤ، وفي ضوء ذلك يرجع إعراض المدير عن اتخاذ القرارات إلى عدة أسباب أهمها سوء فهمه للإدارة وهذا لضعف كفاءته وعدم قدرته على الاختيار السليم بين البدائل ، وخوف المدير من اتخاذ القرار قد يكون ناتجا عن عدم وجود فلسفة معينة واضحة تقود عملية اتخاذ القرار ، أو صعوبة التنبؤ بالمستقبل ، أو أن يحمل القرار في مضمونه ما يتعارض مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع وحداثة المدير في العمل وعدم وضوح النصوص والاختصاصات واللوائح والتعليمات بالنسبة له[3].

و من أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

- **التنظيم الخاطئ للمشكلات :** فبعض المشكلات يمكن إعطاؤها أهمية ودراستها للوصول إلى حل لها بينما هناك مشكلات أكثر منها أهمية لم يتم بحثها ، والحل ينحصر في تحليل المشكلة ، هل هي سهلة وبسيطة أم أن لها العديد من العناصر المعقدة ، وإذا نظرنا إلى المشكلات الثانوية التابعة لها فينبغي التعرف على درجة أهميتها ومدى ضرورة حلها ، وهل تتطلب قرارا فوريا أم لا ، ويستطيع المدير والعاملون معه الاستفادة من ذلك في توفير الوقت لجمع المعلومات مع مراعاة عدم تأخير القضايا وإهمالها.
- **التسرع والخطأ في إصدار القرارات :** ينتج ذلك عن اتخاذ قرارات هامة سريعة دون تفكير نتيجة لعدم الاستفسار التام عن المشكلة أو التفسير الخاطئ عنها.
- **وحدة القرار:** وهو قرار فردي تعسفي يتخذه بعض المديرين، وقد يكون خاطئا ، لأن الكثير من القرارات يتطلب نقاشات وحوارات، والقرار الصائب يتم فيه جمع الآراء بالتعريف بالمشكلة وتحديدها وجمع الحقائق حولها للتوصل إلى حلول و بدائل ، و اختيار الحل الأمثل واتخاذ القرار وفقا لذلك.

[3] عثمان مداحي، مرجع سابق، ص: 233، 235.

- **التقصير في عملية الإتصال :** ينصب اهتمام المدير على اتخاذ قرارات من شأنها تيسير العمل وإنجازه بكفاءة وفعالية ، والقرارات إذا كانت مبهمة وغير واضحة للجميع فإنها لا تحقق شيئا من الأهداف الرئيسية.
- **شخصية متخذ القرار:** فمن المسلم به أن عملية اتخذ القرار يمكن أن تتأثر بالسلوك الشخصي لمتخذ القرار ذاته ، والذي يتأثر بدوره إما بمؤثرات خارجية أو مؤثرات داخلية كالضغوط النفسية ، واتجاهاته وقيمه ، وأفكاره ، وخبراته، وهذا الأمر يترتب عليه حدوث ثلاثة أنماط من السلوك هي : الإجهاد ، الحذر والتسرع ، وهذه الأنماط تنعكس آثارها على الأفراد خلال قيامهم بعملية صنع القرار، فمنهم من يتعامل مع المشكلة بحذر وروية فتتفاقم آثارها ، ومنهم من يتعامل معها بسرعة فلا يتمكن من الإحاطة بجزئياتها، والبعض الآخر يتعامل معها بتردد.
- **التردد و الخوف :** وذلك لأن عملية اتخاذ القرار تتعلق بأمور تنفذ في المستقبل وتنشأ عملية التردد نتيجة لعدم وضوح الأهداف في ذهن متخذ القرار ، وهذا من شأنه جعل المستقبل يتسم بالغموض وقد تنشأ عملية التردد أيضا من عدم قدرة متخذ القرار على تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل ، ومن ثم عدم ترتيبها حسب أولويتها.
- **عدم توفر البيانات والمعلومات**: إذا لم تتوفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة فإنها تمثل عائقا من معوقات اتخاذ القرار التي تواجه مدير المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

كان الهدف من هذا الفصل هو إعطاء فكرة عامة عن المتغير التابع للدراسة ألا وهو اتخاذ القرارات وتنفيذها وتأثيرها على المؤسسة، ولهذا تبنينا عدة مراحل عملية اتخاذ القرار فذكرنا خمس مراحل من تحديد المشكلة وصولا إلى مرحلة التنفيذ ومتابعة القرار كما توصلنا إلى أن هنالك عوامل تؤثر على اتخاذ القرار ، فالظروف السياسية والاقتصادية وكذا التطورات التكنلوجية لها دور جد فعال في تغيير القرارات من فترة لأخرى.

الفصل الثالث

- الدراسة الميدانيةحول مؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية -

الفصل الثالث:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الأسس النظرية للنظام المحاسبي المالي ومخرجات النظام المحاسبي وما توفره من بيانات بغية الحصول على معلومات ذات مصداقية واستخدامها في اتخاذ القرار

توضح من خلال دراستنا النظرية بأنه من المفترض وجود علاقه وتأثير لمخرجات النظام الوالي اتخاد القرار من خلال المميزات التي امتازت بها القوائم المالية.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تناولنا في هذه الدراسة النظرية على أرض الواقع وقد اخترنا مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم رغبه في الإجابة على الإشكاليات الرئيسية للبحث وللوصول إلى الأهداف والبرهان على الفرضيات المطروحة، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الاول تقديم مؤسسه اتحاد التعاونيات الفلاحيةUCA
- المبحث الثاني عرض القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية وتقييم دورها في اتخاذ القرار

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية(UCA)

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة

بموجب عقد بتاريخ : 16– فبراير –2010 ، المسجل بناء على طلب السيد خوادم سعيد بصفته رئيس مجلس تسيير اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم ، تم تكييف القانون الاساسي للاتحاد مع مقتضيات المرسوم التنفيذي 96–459 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 حيث يحمل هذا الاخير جملة من الخصائص التالية:

تأخذ هذه المؤسسة تسمية اتحاد التعاونيات الفلاحية لمستغانم ، كما يرمز لها اختصارا باللغة اللاتينية U.C.A DE MOSTAGANEMكما يرافقه علامة LOGO وهي رمز هذه المؤسسة ، حيث تقع هذه المؤسسة في مدينة مستغانم يرجع تاريخ إنشائها الى سنة 1960 ، كانت تابعة إلى تعاونية الحبوب بغليزان حتى أصبحت بعد ذلك وحدة منفصلة تحت وصاية الديوان الجزائري للحبوب L'OAC، وهذا ابتداء من 1 جوان 1977 تم إصدار اعتمادها بتاريخ 20ماي 1977 تحت رقم 442 - 26.

كما توظف المؤسسة 145 عامل موزعين على النحو التالي : إطار سامي 9–إطار 30– مراقب عمال 60التنفيذ 46 .

كما ان في إطار جهاز المساعدة على اإدماج المهني DAIP وتطبيقا لتعليمات المديرية العامة للديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC)وفرت المؤسسة في خلال المرحلة ما بين 2013 – 2017 35منصب شغل دائم في مختلف التخصصات لخريجي الجامعة و معاهد التكوين المهني

الاطارالقانوني : تعتبر مؤسسة ذات طابع عمومي خدماتي

المطلب الثاني : نشاطات المؤسسة ، مقرها ، رأس مالها ، اليات الاتصال بها .

نشاطها الرئيسي هو التكفل بتفريغ بواخر الشعير و القمح بنوعيه الصب و اللين و المستورد من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب القابلة للاستهلاك علما ان قدرته التخزينية 750 الف قنطار موزعة بين وحدتين :

وحدة المخازن المينائية ب 330 الف قنطار و مخازن الوحدة الرئيسية 420الف قنطار والبذور المصدرة المخصصة لتموين الوطن و انشاء رصيد منقول لمخزون الامان ، اضافة الى ذلك استلام وتخزين و تعليب و ترويج الحبوب و الخضر الجافة و الموارد المشتقة الناجمة عن الاستيراد او المخصصة للتصدير عبر ميناء مستغانم الى معالجة نوعية المنتوجات الموردة الى تعاونيات الحبوب و الخضر الجافة او كل مشتري اخر مهما الوسائل و المعدات بطريقة مباشرة مشتركة للأجل تحقيق الاهداف التي يعجز كل منخرط على تحقيقها بواسطة وسائله الخاصة المتمثلة في تزويد مطاحن ولاية مستغانم بمادة القمح المدعم من طرف الدولة فضلا عن تزويد التعاونيات المجاورة ، اما مادة الشعير فهي موجهة لوحدة صناعة تغذية الانعام (ONAP)بمستغانم وكذا نوادي الفروسية بنفس الولاية .

المقرالاجتماعي : الديوان الجزائري المهني للحبوب L'OAICبوهران

رأس مالها الاجتماعي : 950.000.00

اليات الاتصال : يمكن الاتصال بها اما عن طريق :

العنوان العادي : طريق تحلايتي عثمان ص,ب 476 مستغانم

رقم الهاتف : 045202840 / 045202088

رقم الفاكس : 045202062

العنوان الالكتروني : UCAMOSTA@HOTMAIL.COM

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة الهيكل الذي بمقتضاه يتم رسم سلوك جميع الافراد داخل المؤسسة دون الاخذ بعين الاعتبار لموافقتهم التنظيمية ومنه فان الهيكل هو الوسيلة الاساسية لتجميع الانشطة وتحديد العلاقات الوظيفية بين مختلف المنتوجات.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

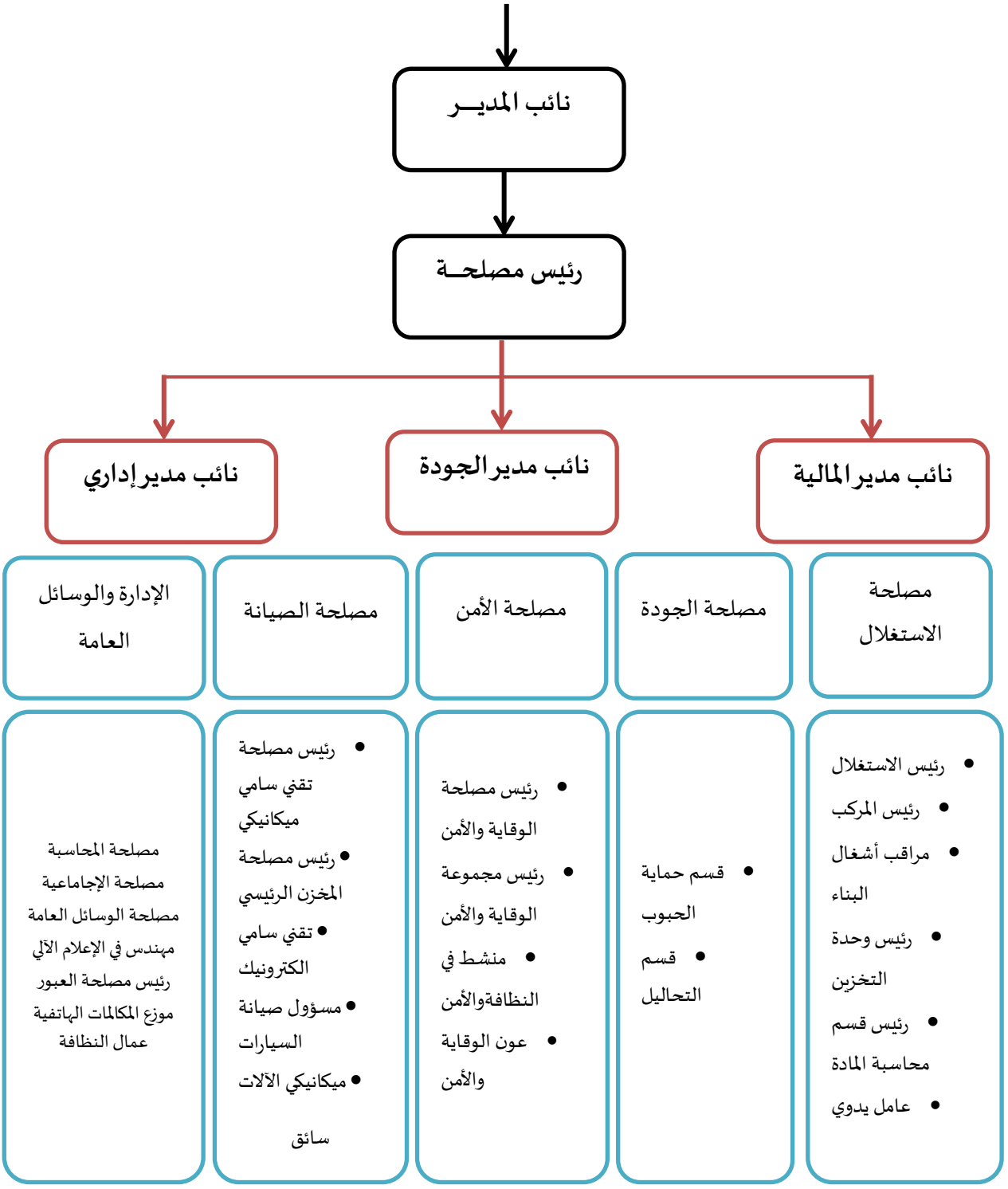

المصدر: مصلحة المستخدمين

شرح المصالح :

المدير: وهو المسؤول الاول و الاخير تستند اليه مسائل اتخاذ القرارات و دراسة جميع القضايا و رسم السياسة العامة من تخزين و مراقبة نشاط الوحدات و تسيير و توجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم الموكلة لهم .

ينصب هذا الاخير من طرف المديرية العامة OAIC ويتم اقالته عن طريقها ، كما تتكون التعاونية الفلاحة من عدة مصالح و نيابات تتمثل في ما يلي :

نائب مدير المالية : يتمثل دوره في استلام الفواتير و وثائق ثبوتية تبين مختلف العمليات التي قامت بها الوحدة و كذا تسديد مبالغ هذه الفواتير و مراقبة التحركات لرصيد البنك

نائب مدير الجودة : يقوم بتحليل و تخزين الحبوب و حفظها وحمايتها من جميع المخاطر المتمثلة في الاتلاف و الحشرات .

نائب مدير اداري : وظيفته

- رسم مخطط لتسيير المسار المهني
- تسيير الموارد البشرية و المتابعة القانونية
- يساعد اللجنة في تسيير الاجتماعية
- يتابع المكاتب و ادواتها في المؤسسة

الامانة العامة : تعمل على استقبال البريد الوارد مع تسجيل كل الوثائق الصادرة و الواردة من المديرية العامة و تو جيه قرارات المدير الى الميادين الخاصة بنشاطات العمل و التخزين و التنسيق بين المدير و رؤساء المصالح و تنظيم الاجتماعات بغية ضمان السير الحسن داخل المؤسسة

1) **الادارة والوسائل العامة :** تتكون من مجموعة مصالح و هي :

- مصلحة المحاسبة : تتكون من ثلاثة محاسبين تكمن مهامهم في جمع المعلومات المحاسبية و تسجيلها و مراقبتها ، و توجيه و تقييم حسابات المحاسبة وهذا بعد انشاء ميزانية افتتاحية و الختامية
- مصلحة الشؤون الاجتماعية :

- تتكفل بملفات حوادث العمل ، توقيفات العمل لأسباب مرضية و تسديد التكاليف الطبية .
- تقوم على تصفية حساب ملفات المتقاعدين
- يتابع الاجهزة الطبية و يضمن تصرف الطب الجتماعي للعمال

- **مصلحة الوسائل العامة :**

- تشرف على ملفات التامين و على مسؤولية الحفاظ على المكاتب و الوسائل الاخرى الموجودة بالمؤسسة
- وضع قوائم للحاجيات و تسليمها للمورد .
- مراقبة و تسيير مخازن المادة الاولية تجنبا لنفادها و السهر على سلامتها .
- ضمان تنظيم البيانات و المساحات الخضراء في المؤسسة و الاشراف على تسيير مرائب السيارات و توجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة
- متابعة حالة الاستهلاك ، تنظيم فواتير الغاز والكهرباء و الماء

- **قسم الإعلام الآلي :**

يسهر على شبكة الاعلام الالي و تطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتبسيط العمل والبحث والسرعة في التنفيذ .

- **مصلحة العبور:** تتمثل في مايلي :
  - التخليص الجمركي و ذلك بترخيص دخول منتوج (حبوب) و معاينته و تحديد جودته ، والتصريح باستيراده
- موزع المكالمات الهاتفية : يقوم بالتنسيق بين جميع المصالح و ذلك باستقبال المكالمات الداخلية و الخارجية وتحويلها حسب الطلب
- عمال النظافة : يقومون بتنظيف جميع المكاتب و مساحات المؤسسة

2) **مصلحة الصيانة :** يتمثل دورها في :

- تامين الصيانة و المحافظة على وسائل و ممتلكات المؤسسة
- تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخسائر

و تحتوي هذه المصلحة على مجموعة من العمال موضحين حسب مصالحهم كالتالي :

- ✓ رئيس مصلحة تقني سامي : وهو مسؤول على جميع الات المؤسسة و صيانتها و مراقبتها
- ✓ ميكانيكي : يقوم بصيانة جميع الاعطاب التي تصيب الالات و المحركات
- ✓ رئيس مصلحة المخزن الرئيسي : حيث يقوم بتخزين جميع احتياجات المؤسسة من قطع غيار وادوات كهربائية .... الخ . حيث تتعامل هذه المصلحة مع مصلحة الصيانة تلبية لحاجياتها
- ✓ تقني سامي في الالكترونيك : حيث يقوم بصيانة ومراقبة جميع الالات والمحركات الكهربائية و الالكترونية
- ✓ سائق

3) **مصلحة الامن :** يكمن دورها في مراقبة دخول وخروج الشاحنات و مراقبة العمال و اثبات مزاولة عملهم مع ضمان الامن داخل المؤسسة .

كما تحتوي هذه المصلحة على اعوان و رؤساء مجموعات وهم كالتالي :

- رئيس مصلحة الامن والوقاية : يقوم بتحديد مهام كل عون امن ووقاية و مراقبتهم على السير الحسن لعملهم
- رئيس مجموعة الامن والوقاية : تمثلت مهامه في مراقبة دخول وخروج العمال و البضاعة المحملة كما يؤمن الصيانة و المحافظة على الوسائل
- منشط في النظافة الامن : يحرس هذا الاخير على نظافة الساحة و التكفل بالمساحات الخضراء .

4) **مصلحة الجودة:** تقوم على مراقبة البضاعة المخزنة بالمؤسسة مع المحافظة عليها و تحديد مدة تخزينها كما تحتوي على قسمين وهما:

- ✓ قسم حماية الحبوب : تتمثل في حفظ الحبوب لأقصى مدة الحشرات
- ✓ قسم التحليل : تحليل البضاعة المخزنة و تحديد نوعيتها و مدة صلاحيتها

5) **مصلحة استغلال :** تقوم بإدخال البضائع و تخزينها ثم اعادة توزيعها حسب مهام المؤسسة ، تتكون هذه المصلحة من رؤساء و محاسبين و مراقب هم كالاتي :

- ❖ رئيس الاستغلال : هو المسؤول عن المصلحة حيث يقوم بالتحكم في جميع عمال المصلحة و تحديد مهامهم كما يحرص على تنظيم و السير الحسن للمؤسسة .
- ❖ رئيس مركب : يقوم على استقبال البضائع الاتية عبر البواخر من الخارج و افراغها حيث يقع المركب بالميناء (ميناء مستغانم)
- ❖ رئيس وحدة التخزين : يقوم بالتخزين و المحافظة على المخزونات لأقصى مدة
- ❖ رئيس قسم محاسبة المادة : يسجل جميع البضائع (الحبوب) الاتية من المركب و الخارجة من المؤسسة و التدقيق الجيد في الحسابات
- ❖ مراقب اشغال البناء : يراقب البناءات الخاصة بالمؤسسة والمركب مع التكفل بجميع الترميمات
- ❖ عامل يدوي : يقوم بجميع اعمال اليدوية الخاصة بالمركب والوحدة و التفريغ والملأ و تنظيف المخازن و غيرها.

المبحث الثاني: تقديم للقوائم المالية لمؤسسة(UCA)

المطلب الأول: عرض القوائم الماليةلمؤسسة(UCA)

الفرع الأول: ميزانية مالية لسنة 2018

أولا: جانب الأصول

الجدول رقم (01): ميزانية مؤسسة (UCA) حول أصول لسنة 2018

الأصول	2018			
	الإجمالي	الإهتلاكات والمؤونة	الصافي	الصافي
الأصول الغير الجارية				
فارق الشراء				
التثبيتات الغير المادية	81230.00	46599.33	34630.67	12012.00
التثبيتات المادية				
أراضي	44810.00		44810.00	44810.00
مباني	8956005.24	8124588.46	831416.78	1139000.07
تثبيتات مادية أخرى	1604516916.77	1281545485.63	322971431.14	424051119.72
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة				
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة	33278399.85	3868000.00	29410399.85	29410399.85
سندات أخرى مثبتة				
القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية				

ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية	1646877361.86	1293584673.42	353292688.44	454657341.64
الأصول الجارية				
المخزونات الجاري إنجازها	14064936.21		14064683.77	11832353.02
الديون الدائنة استخدامات مماثلة				
الزبائن	2200349936.21	1568381.00	2198781555.21	2011891275.25
المدينون الآخرون	114598904.53		114598904.53	65779527.04
الضرائب	326069.14		326069.14	326069.14
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات وما يماثلها				
توضيفات وأصول مالية جارية				
الخزينة	33967736.95		33967736.95	33967736.95
مجموع الأصول الجارية	2363307330.60	1568381.00	2361738949.60	2147465183.87
مجموع العام للأصول	4010184692.46	1295153054.42	2715031638.04	2602122525.51

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCAلسنة 2018

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول رقم (02): ميزانية مؤسسة UCAخصوم لسنة 2018

الخصوم	2018	2017
الأموال الخاصة		
رأس مال صادر	900000.00	900000.00
رأس مال غير مطلوب		
العلاوات والاحتياطات	365225871.94	365225871.94
فارق إعادة تقييم		
فارق معادلة		
النتيجة الصافية	139628834.22	- 528484.98
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى – ترحيل من جديد	- 153190834.30	- 153190834.30
المجموع	352035386.88	212406552.66
الخصوم الغير الجارية		
القروض والديون المالية	116318838.25	156038824.40
الضرائب المؤجلة (المرصود لها)		
الديون أخرى غير جارية		
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	126674409.54	168176091.06
مجموع الخصوم الغير الجارية	242993247.79	324214915.46
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	2055136886.01	2053064352.37
الضرائب		
الديون الأخرى	10436078.82	12436705.02

خزينة الخصوم	54430029.54	
مجموع الخصوم الجارية	2120003003.37	2065501057.39
المجموع العام للخصوم	2715031638.04	26022122525.51

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA 2018

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لسنة 2018

الجدول رقم (03) جدول حسابات نتائج لمؤسسة UCAلسنة 2018

	2018	2017
رقم الأعمال	359997382.23	187335179.27
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها		
الانتاج المثبت		
اعانات الاستغلال		
إنتاج السنة المالية	359997382.23	187335179.27
المشتريات المستهلكة	- 31009566.95	- 18765888.74
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	- 21332224.44	- 18335424.71
استهلاك السنة المالية	- 52341791.39	- 37101313.45
القيمة المضافة للاستغلال	307655590.84	- 150233865.82
أعباء العاملين	- 136787735.57	- 132770755.06
ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة	- 268835.60	- 623113.70
الفائض الخام للاستغلال	170599019.67	16839997.06
المنتجات العملياتية الأخرى	413739.01	10490489.03
الأعباء العملياتية الأخرى	- 175.19	- 89.28

مخصصات الإهتلاكات	- 40512571.20	- 39277181.27
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	4303422.61	5109781.00
النتيجة العملياتية	134803434.90	- 6837003.46
المنتوجات المالية	955545.42	4858725.13
الأعباء المالية	- 82824.00	- 59226.30
النتيجة المالية	872721.42	4799498.83
النتيجة الجارية قبل الضرائب	135676156.32	- 2037504.63
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	365670089.27	207794174.43
مجموع أعباء الأنشطة العادية	- 229993932.95	- 209831679.06
نتيجة الأنشطة العادية	135676156.32	- 2037504.63
العناصر الغير العادية	47562431.66	49562100.00
عناصر غير عادية	- 43609753.76	- 48053080.35
النتيجة الغير العادية	3952677.90	1509019.65
صافي نتيجة السنة المالية	139628834.22	- 528484.98

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA لسنة 2018

الفرع الثالث: جدول تدفقات خزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

يحتوي هذا الفرع على جدولين هذا لا يعني أنهما ناقصان إنما محتواهما محصور في هذا المضمون

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA سنة 2018

	2018	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	177717154.78	240433201.81
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	- 193055640.39	- 185825859.41
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	- 82824.00	- 59226.30
الضرائب عن النتائج المدفوعة		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية	- 15421309.61	54548116.10
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية	- 8385680.46	- 6393604.09
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)	- 23806990.07	48154512.01
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو الغير المادية	- 9665460.10	- 6120731.50
التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المادية والغير المادية		
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية		
التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المالية		

الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	955545.42	4858725.13
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	- 8709914.68	- 1626006.37
تدفقات الخزينة المتأنية من عمليات التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو ديون أخرى مماثلة	- 45581347.26	- 37711989.16
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	- 45851347.26	- 37711989.16
تأثيروتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	- 78098252.01	9180516.48
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	57635959.42	48455442.94
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية	- 20462292.59	57635959.42
تغير أموال الخزينة	- 78098252.01	9180516.48
المقربة مع النتيجة المحاسبية	- 217727068.23	9709001.46

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCAلسنة 2018

الجدول رقم (05): تغيرات الأموال الخاصة

	رأس مال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
رصيد في 31 ديسمبر 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	21213507.64
تغير الطريقة المحاسبية 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تصحيح الأخطاء الهامة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إعادة تقييم التثبيتات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
حصص المدفوعة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
زيادة رأس المال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صافي نتيجة السنة المالية	0.00	0.00	0.00	0.00	- 528484.66
رصيد في 31 ديسمبر 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	211506552.66
تغير الطريقة المحاسبية 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تصحيح الأخطاء الهامة 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إعادة تقييم التثبيتات 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحصص المدفوعة 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

زيادة رأس المال 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صافي نتيجة السنة المالية 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	139628834.22
رصيد في 31 ديسمبر 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	315135386.88

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسةUCA لسنة 2018

المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة UCA

مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2018

الأصول	2018	2017	الخصوم	2018	2017
أصول ثابتة	353292688.64	454657341.64	رؤوس الأموال	352035386.88	212406552.66
قيم الاستغلال	14064683.77	11832353.02	ديون طويلة الأجل	242993247.79	324214915.46
قيم محققة	2313706528.9	2077996871.4	ديون قصيرة الأجل	2120003003.37	2065501057.39
قيم جاهزة	33967736.95	57635959.42	خزينة الخصوم	54430029.54	
المجموع	2715031638.04	2602122525.51	المجموع	2715031638.04	2602122525.51

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2018

ثانيا: إعداد جدول التحليل الأفقي

	2017	2018	△	النسبة المئوية
أصول ثابتة	454657341.64	353292688.64	– 101364653	22.3%
قيم الاستغلال	11832353.02	14064683.77	2232330.75	18.9%
قيم محققة	2077996871.4	2313706528.9	235709657.5	11.3%
قيم جاهزة	57635959.42	33967736.95	- 23668222.47	-41.07%
المجموع			**112909112.78**	**4.33%**
رؤوس الأموال	212406552.66	352035386.88	139628834.22	65.7%
ديون طويلة الأجل	324214915.46	242993247.79	– 81221667.67	-25.1%
ديون قصيرة الأجل	2065501057.39	2120003003.37	54501945.98	2.6%
المجموع			**112909112.53**	**4.95%**

ثالثا: حساب رأس مال العامل لسنة 2018

يبين الجدول (08) أنواع رأس مال العامل

الجدول رقم (08): حساب أنواع رأس مال العامل لمؤسسة UCA لسنة 2018

البيان	السنة 2018
الأموال الدائمة (1)	595028634.67
الأموال الثابتة (2)	353292688.44
رأس مال العامل من أعلى الميزانية (1-2)	241735946.23
أصول متداولة (1)	2327771212.7
الخزينة (2)	33967736.95
ديون قصيرة الأجل (3)	212003003.37
رأس مال العامل من أسفل الميزانية (1+2- 3)	241735946.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة لسنة 2018

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل موجب عموما، يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارها وباقي الاحتياجات المالية باستخدامها الموارد المالية الدائمة، كما يدل على أن هناك ارتفاع في قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

رابعا: احتياجات رأس مال العامل

الجدول رقم (09): حساب احتياجات رأس مال العامل لسنة 2018

البيان	السنة 2018
أصول متداولة (1)	2327771212.65
ديون قصيرة الأجل ـ السلفيات مصرفية (2)	2065572973.52
احتياجات رأس المال العامل (1- 2)	262198238.82

التحليل:

نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل موجبة، وهذا يدل أن الخصوم المتداولة (الصافية) قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومديونها.

خامسا: الخزينة الصافية لسنة 2018:

- **الخزينة الصافية: خزينة الأصول ـ خزينة الخصوم**

20462292.59 = 54430029.54 – 33967736.95

- **الخزينة الصافية: رأس مال العامل ـ احتياجات رأس مال العامل**

2046292.59 = 261198238.82 – 241735946.23

التحليل:

الخزينة سالبة أي أن المؤسسة في حالة عجز غير قادرة على تسديد ديونها في ميعاد استحقاقها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية وجب على المؤسسة في هذه الحالة إما أن تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل على بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

أولا: حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (10):حساب نسب السيولة لسنة 2018

النسب	العلاقة	العميلة	السنة 2018
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	2120003003.37 / 2361738949.60	1.114
نسب السيولة النقدية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	2120003003.37 / 33967736.95	0.0160

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة UCAلسنة 2018

التحليل:

- نسبة التداول: يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها وأن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية.
- نسبة السيولة السريعة: (الأصول المتداولة ـ المخزون) / الخصوم المتداولة
- لحساب نسب السيولة السريعة لابد أن يتوفر كل ما يتعلق بالمخزون من مواد أولية ولوازم المصنعة والنصف المصنعة، وهذه الشروط لا تتوفر في مؤسسة اتحادية التعاونيات الفلاحية فهي مؤسسة خدماتية.
- نسبة السيولة النقدية: مما يدل على أن المؤسسة في حالة سيئة وغير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالسيولة المتوفرة لديها.

ثانيا: نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي

الجدول رقم (11): حساب نسب التمويل لسنة 2018

البيان	العلاقة	العملية	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	353292688.44 / 595028634.67	1.68
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / الأصول الثابتة	2715031638 / 2362996251.2	0.870
نسبة المديونية القصيرة الأجل	الديون القصيرة الأجل / الأموال الخاصة	352035386.88 / 2120003003.77	6.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة لسنة 2018

التحليل:

- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ويتضح من الجدول أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أموالها الثابتة من أموالها الدائمة لأن النسبة تفوق 1
- نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير. ومن خلال الجدول يتضح بأن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها المالية، وبكل تأكيد سوف يترتب عليه زيادة أعباء ثابتة و المخاطر التي يتعرض لها الدائنون لتحصيل أموالهم.
- نسبة المديونية القصيرة الأجل: من خلال التحليل يبدو أن المؤسسة لا تتجه نحو الاعتماد على الخصوم الجارية لتعويض العجز في الأموال الخاصة.

ثالثا: نسب النشاط

- يمكن توضيح نسب النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): حساب نسب النشاط لسنة 2018

البيان	العلاقة	العملية	2018
معدل الدراسة الإجمالي للأصول	**رقم الأعمال / إجمالي الأصول**	8715031638 / 35999382.23	**0.132**
معدل دوران الأصول الثابتة	**رقم الأعمال / الأصول الثابتة**	353292688.44 / 359997382.23	**1.018**
معدل دوران الأصول المتداولة	**رقم الأعمال / الأصول المتداولة**	2361738949.60 / 359997382.23	**0.15**
معدل الدوران النقدية	**رقم الأعمال / النقدية**	33967736.95 / 359997382.23	**10.598**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة المؤسسة لسنة 2018

التحليل:

- معدل دوران إجمالي الأصول: يتبين من الجدول أن كفاءة الإدارة في استثمارها للموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.
- معدل دوران الأصول الثابتة: تبين من الجدول أن الأصول الثابتة كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول، فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم الأعمال قدره **1.018**
- معدل دوران الأصول المتداولة: من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يدور بـ 0.15 ليحقق رقم الأعمال قيمته 0.15 ، مما يعني بأن تلك الأصول كانت سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.
- معدل دوران النقدية: من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة

مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA

الجدول رقم (13): حساب مقاييس قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018

النسب / البيان	العلاقة	2018
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية 8709914.68 / 23806990.07	2.73
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية 139628834.22 / 23806990.07	– 0.17

مقاييس جودة السيولة المالية:

نسبة التغطية النقدية: تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2018 بلغت 2.73 وهذا يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي 3 مرات جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهو ما يعتبر مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل.

❖ **مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:**

نسبة النقدية التشغيلية: من أجل حساب نسب مقاييس جودة الأرباح نستخرج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية، أما النتيجة الصافية فنستخرجها من حسابات النتائج ونستخرج مجموع الأصول من الميزانية.

التحليل:

نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة UCA 2018فهي في تراجع كبير حيث كل دينار من النتيجة الصافية يخفض بـ 0.17 دج من صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل حاولنا توضيح الدور القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية المعدة وفقا لنظام المحاسبي المالي في عمليه اتخاذ القرار بالمؤسسة, لهذا قمنا بتحليل هذه القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وذلك وفقا للسنه الدراسية2018, ومن خلال هذاتوصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها كالآتي :

أولا: بالنسبة لتحليل ميزانية المؤسسة تم التوصل إلى أن رأسمال العامل دال على أن الموارد الثابتة غادر على تمويل الاستخدامات الثابتة كما أن احتياجات رأسمال العامل أيضا موجب مما يدل على أن الخصوم المتداول قادر على تمويل مخزون المؤسسة ومديونها، والخزينة أيضا موجبة وهذا يدل على أن رأسمال العامل أكبر من احتياجات رأسمال العامل مايعني أن للمؤسسة فائض سيولة لايمكنها من تمويل الأصول المتداول ومن خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية يمكننا القول بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تم ولكافة الأصول الثابتة.

ثانيا: بالنسبة لتحليل حسابات النتائج يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من نشاطها المالي ونتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي فهذا يغطي العجز المسجل في النشاط الأول وهو ماجعل النتيجة الصافية موجبة.

ثالثا: بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى أن للمؤسسة تدفق نقديم تاحمو جبفي سنة2018 في تحسن كبير ويشير هذا بأن المؤسسة قد وفت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها سيولة نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعها، لكن التدفقات النقدية استثمارية وتمويلية لاتمثل إلانسبة ضئيلة.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن للقوائم المالية دور هام في تحسين أداء المؤسسة وتحديد انحرافات كذلك ا تخاذ قرارات عقلانية سليمة في المؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ودوره في اتخاذ القرار معالجة اشكالية البحث التي تدور حول: "ما تأثير النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة" حيث تناولنا النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع إظهارنا لجانبه النظري من التعريف, الأسباب التي أدت إلى تطبيقه, أهمية أهدافه ومبادئه, ثم انطلقنا للحديث عن مخرجات النظام المحاسبي المالي من قوائم مالية وخصائص المعلومات التي تتميز بها من مصداقية وملائمة وقابلية المقارنة وأهميه هذه القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها. أما فيما يتعلق بمدى تأثير القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عمليه اتخاذ القرار تناولناها خلال الفصل الثاني حيث تطرقنا إلى تعريف كل من عملية اتخاذ القرار وأهميتها ومراحلها المؤثرة في اتخاذ القرار, ثم تطرقنا إلى علاقة القوائم المالية في اتخاذ القرار, ثم تبيين مختلف حاجات متخذي القرار للمعلومة المالية التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي المالي. ودعما للجانب النظري تناولنا دراسة تطبيقية بمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم حيث قمنا بدراسة وتقييم وتحليل القوائم المالية للمؤسسة ودورها في اتخاذ القرار. حيث توصلنا الى وجود علاقة طردية ما بين نظام المالي المحاسبي وعملية اتخاذ القرار من خلال اختبار الفرضيات الى:

الفرضية الاولى: النظام المحاسبي المالي يستخدم في المؤسسة لأجل ترجمة مختلف أشكال العمليات في شكل قوائم مالية (مخرجات النظام المحاسبي). وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثانية: حيث تساهم مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثالثة: التحليل المالي للقوائم المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية. وهو ما يؤكد صحتها.

النتائج المتوصل اليها:

❖ النظام المحاسبي المالي يرضخ للتطورات الاقتصادية ويتماشى والمعايير الدولية عدا بعض الاختلافات على مستوى المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث أن المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أما النظام المحاسبي المالي فقد وضع نظام محاسبة مالية مبسط لها.

❖ تهدف القوائم المالية التي يتم إعدادها في ظل النظام الجديد إلى إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين بكل صدق وشفافية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

❖ يسمح تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد بتقييم الوضعية الحقيقة للمؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالتبيتات، فهذا النظام يعتبر أكثر إفصاحا وشفافية.

وكختام لهذه الدراسة، اقترحنا بعض التدابير التي وجدناها مناسبة لتأهيل مؤسسات واقتصاد الجزائر من أجل التطبيق الجيد له ونختصرها في ما يلي:

- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.
- تكوين الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهليهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.
- الاعتماد على نظام فعال يسمح بانتقال معلومات بسرعة وتخزينها أين يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.
- ضرورة تبني المؤسسات الخارجية فكرة وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة المتربصين حول المعايير الجديدة وحث السطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية وتنظيم أيام دراسية والتظاهرات والمؤتمرات حول المواضيع التي تهم الساحة الاقتصادية
- االاستعلام و محاولة الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال وذلك من أجل ربح الوقت والجهد

آفاق : بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث توصلنا إلى إمكانية الاستمرار في عدة جوانب من خلال اعتباره إساسا لإعداد بحوث و مذكرات مستقبلية و التعمق اكثر فيها بحيث تشمل قطاعات اقتصادية أخرى و ركائز أخرى للقوائم المالية مثل المخزونات ، الخزينة ،

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

1- علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008

2- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزءالأول،2008،ص: 13

3- طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

4- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية / IAS IAFRS، دار هومة، الجزائر، الجزء الأول، 2010، ص –ص: 22-23

5- طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 35.

6- اسماعيل ابراهيم الجمعة، وزينات محمد حرم، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص:43

7- كاسر ناصر المنصور، «الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار حامد، عمان، 2006

8- خليل محمد العزاوي " إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص: 196

9- خلف عبد الله الوردات.التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.ط1.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2006

10-الان عجيب مصطفئ,دور الرقابة الداخلية في ظل نزام المعلومات المحاسبي.مجلة العلوم الاتسانية جامعة بابل .المجلد 7.العدد 45.العراق.2010

الرسائل الجامعية:

1- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،الدكتورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015،ص114

2- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2012، ص 35

3- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009، ص 13.

4- اسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص:13.

5- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر3، 2008، ص 182- 183.

6- عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المحاسبية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 233، 235.

المداخلات:

1- بورنان ابراهيم، مخلوف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة الجزائر، 2009، ص – ص ، 04-06

النصوص القانونية ومراسيم:

1- القانون رقم07-11، المؤرخ في25 نوفمبر 2007، ، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد74 ،المادة02ص03

مراجع بلغة أجنبية:

1- Le système comptable financier, ministère des finances, conceal national de la comptabilité, ENAG, edition, Alger, 2009,P 06

2- Roport obert, **pratique des IAS/IFRS**, dunod, 2002, p53.

3- Samir merouani,le projet de nouveau système comptable financier algérienne<<anticiper et prépare le passage du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistère,ESC,anné 2008-2007 p94.

-4 Pascal parneto, « normes IAS/IFRS , application aux états financière », Dunod Paris,2ème edition,2006, P 261.

-5 Gilles bressy.cours d'economier d'entreprise.berlin/edition d'organisation/2010

-6 Jacques muller.economier d'entreprise.paris.edition dunod 2010

قائمة الملاحق

UCA MOSTAGANEM

ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18
PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

LIBELLE	NOTE	Capital social	Prime d'emission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2016		0,00	0,00	0,00	0,00	21 213 507,64
Changement méthode comptable 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	-528 484,98
Solde au 31 décembre 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	211 506 552,66
Changement méthode comptable 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	139 628 834,22
Solde au 31 décembre 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	351 135 386,88

UCA MOSTAGANEM
ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:04/03/2020 10:41
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		900 000,00	900 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		365 225 871,94	365 225 871,94
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		139 628 834,22	-528 484,98
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-153 719 319,28	-153 190 834,30
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**352 035 386,88**	**212 406 552,66**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 318 838,25	156 038 824,40
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		126 674 409,54	168 176 091,06
TOTAL II		**242 993 247,79**	**324 214 915,46**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 055 136 886,01	2 053 064 352,37
Impôts			
Autres dettes		10 436 087,82	12 436 705,02
Trésorerie passif		54 430 029,54	
TOTAL III		**2 120 003 003,37**	**2 065 501 057,39**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 715 031 638,04**	**2 602 122 525,51**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

UCA MOSTAGANEM
ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:04/03/2020 10:41
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		359 997 382,23	187 335 179,27
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**359 997 382,23**	**187 335 179,27**
Achats consommés		-31 009 566,95	-18 765 888,74
Services extérieurs et autres consommations		-21 332 224,44	-18 335 424,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-52 341 791,39**	**-37 101 313,45**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**307 655 590,84**	**150 233 865,82**
Charges de personnel		-136 787 735,57	-132 770 755,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-268 835,60	-623 113,70
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**170 599 019,67**	**16 839 997,06**
Autres produits opérationnels		413 739,01	10 490 489,03
Autres charges opérationnelles		-175,19	-89,28
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-40 512 571,20	-39 277 181,27
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 303 422,61	5 109 781,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**134 803 434,90**	**-6 837 003,46**
Produits financiers		955 545,42	4 858 725,13
Charges financières		-82 824,00	-59 226,30
VI-RESULTAT FINANCIER		**872 721,42**	**4 799 498,83**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**135 676 156,32**	**-2 037 504,63**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**365 670 089,27**	**207 794 174,43**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-229 993 932,95**	**-209 831 679,06**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**135 676 156,32**	**-2 037 504,63**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		47 562 431,66	49 562 100,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-43 609 753,76	-48 053 080,35
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**3 952 677,90**	**1 509 019,65**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**139 628 834,22**	**-528 484,98**

UCA MOSTAGANEM
ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:04/03/2020 10:41
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		81 230,00	46 599,33	34 630,67	12 012,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		44 810,00		44 810,00	44 810,00
Bâtiments		8 956 005,24	8 124 588,46	831 416,78	1 139 000,07
Autres immobilisations corporelles		1 604 516 916,77	1 281 545 485,63	322 971 431,14	424 051 119,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		33 278 399,85	3 868 000,00	29 410 399,85	29 410 399,85
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 646 877 361,86**	**1 293 584 673,42**	**353 292 688,44**	**454 657 341,64**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		14 064 683,77		14 064 683,77	11 832 353,02
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 200 349 936,21	1 568 381,00	2 198 781 555,21	2 011 891 275,25
Autres débiteurs		114 598 904,53		114 598 904,53	65 779 527,04
Impôts et assimilés		326 069,14		326 069,14	326 069,14
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		33 967 736,95		33 967 736,95	57 635 959,42
TOTAL ACTIF COURANT		**2 363 307 330,60**	**1 568 381,00**	**2 361 738 949,60**	**2 147 465 183,87**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 010 184 692,46**	**1 295 153 054,42**	**2 715 031 638,04**	**2 602 122 525,51**

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة لما يحتويه هذا النظام من مبادئ التي تستخدم كمرجع يتم الاستناد إليه وذلك بإعداد قوائم مالية تقد في شكل تقارير مالية (الميزانية، حسابات نتائج، التدفقات النقدية،....الخ)، تتصف بالصحة والمصداقية سعيا لاتخاذ قرارات عقلانية سليمة. حيث أن متخذي القرار يهتمون بالمحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي وبالمؤشرات المالية التي تتضمنها، فالمعلومات المحاسبية تمثل أداة اتصال جد هامة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي .

الكلمات المفتاحية: نظام المالي المحاسبي ,اتخاذ القرار,المخرجات المالية,التعاونيات الفلاحية.

ABSTRACT:

This study deals with the topic of applying the financial accounting system to the institution's decision-making process The principles contained in this system are used as a reference that can be used as a basis for preparing financial lists that are presented in the form of financial reports (budget, results accounts, cash flows, etc.), that are characterized by validity and credibility in pursuit of sound rational decisions. As decision makers are concerned with the informational content of the outputs of the accounting system and the financial indicators it contains, accounting information represents a very important communication tool between the institution and its external environment.

Key words: Accounting financial system, decision making, financial outputs, agricultural cooperatives.